

## دولة الرفاه العربية: أمن القمع إلى الرعاية؟!

هادي حسن

اقتصادي - العراق.

أمن قمع المجتمع العربي إلى السهر على ضمان رفاهيته؟ برز ما يشبه هذا التساؤل، في أواسط السبعينيات من القرن المنصرم، حين فتح مركز دراسات الوحدة العربية الباب على مصراعيه أمام المفكرين العرب، لمناقشة مسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، وتلك فضيلة لا يمكن نكرانها، فآنذاك كاد الوعي المساوي، بسبب كسوف شمس التحرر العربي ينزلق في هاوية الاستسلام المطلق للانحطاط: كان الجهد المبذول في الميدان الفكري ومن ثم في الميدان العملي بمثابة رافعة وقت الوعي العربي من الاندساس في غياهب اليأس المطلق. والآن، أصبحت قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مطروحة بقوة على الأنظمة العربية كافة، وليس بمقدور هذه الأخيرة التملص من هذا المطلب ببسر، وهو مطلب أصبح اجتماعياً، على عكس ما توقعه أحد المفكرين العرب<sup>(١)</sup>، بل انه غدا مطلباً دولياً في الوقت ذاته، الأمر الذي يجعل من تحقيقه مجرد مسألة وقت، ستعيد أثنائه النخب العربية الحاكمة حساباتها لتجسيده ولو شكلياً<sup>(٢)</sup>. بيد أن الديمقراطية وحقوق الإنسان ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعدالة الاجتماعية، وهذه الأخيرة لم تحظ بالاهتمام الذي تستحقه، ذلك لأن القمع والاستبداد الذي استشرى في الكيانات العربية القائمة، جعل من مسألة الحريات الديمقراطية المطلب المباشر بالنسبة لكافة القوى الاجتماعية والمفكرين العرب. ومعلوم أن هذا جانب وحيد من المشكلة، ما أيسر تحقيقه شكلياً، إذا ما تفاءلنا حتى بشكليته! الواقع، أن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان، في الوطن العربي تحديداً، ستكون بعيدة المنال في ضوء غياب العدالة الاجتماعية.

(١) الطاهر لبيب، «هل الديمقراطية مطلب اجتماعي؟ علاقة المشروع الديمقراطي بالمجتمع المدني العربي»، ورقة قدمت إلى: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: المركز، ١٩٩٢)، ص ٣٣٩ - ٣٦٧.

(٢) كل التحولات التي نشأت في أقطار الوطن العربي، أثناء القرن المنصرم، تحققت بكيفية شكلية، وكلها كانت نتيجة ضغوط دولية، وما يميز التحولات المطلوبة الآن (في الألفية الثالثة) هو تضافر المطالب الاجتماعية الداخلية مع مطالب القوى الخارجية، الأمر الذي يلقي ظلالاً من الريبة والشك على حقيقة ما سيتحقق!! والسبب الذي يكمن خلف ذلك هو تراكم تأجيل كافة المطالب من قبل كافة النخب العربية الحاكمة.

## - ١ -

لم يكن القمع والاستبداد الذي مارسه النخب الحاكمة العربية سياسياً وحسب، فالسياسة غدت، بفضل هذه النخب، ميداناً لارتكاب الجريمة، الأمر الذي أبعد القوى الاجتماعية كافة عن الشأن العام، لتؤدي الهيمنة على السلطة امتلاكاً مطلقاً للثروة وإعادة توزيعها بكيفية غير استحقاقية، ومعلوم أن هذا شرط ضرورة لتحقيق الاستزلام الذي تركز عليه ممارسة القمع. وأدى ذلك، بالتراكم، خلال النصف الثاني من القرن المنصرم، إلى شيوع ظاهرة الفقر والحرمان في ثلثي المجتمعات العربية كافة، على الرغم من مظاهر التقدم الشكلي الذي تطرّبه إحصاءات الدول العربية!!! وليس بوسع المرء سوى مقارنة حجم الفقر الآن بنظيره الذي كان قائماً قبل رفع شعار التخلص من الفقر والجهل والمرض الذي كان قد شاع قبل أكثر من نصف قرن في ربوع الوطن العربي كافة. إن سلسلة دراسات التنمية البشرية المستدامة التي تجريها الأمم المتحدة سنوياً،

تبرهن أن ثلث السكان في الوطن العربي يعانون الفقر والحرمان، ووفقاً لمعايير مركبة تنطوي على عناصر الفقر والجهل والمرض<sup>(٣)</sup>. وإذا ما افترض المرء أن سكان الوطن العربي كافة، كانوا فقراء في بداية القرن المنصرم، وقارنهم بحجم الفقراء والمحرومين في نهاية القرن، فسيفجع بتنامي واتساع ظاهرة الفقر والحرمان، هذا مع الأخذ بعين الاعتبار نسبية فقر اليوم لفقر الأمس التي تعدلها علاقات التضامن والتكافل الاجتماعيين التي كانت قائمة بالأمس، والتي تلاشت اليوم.

يستحيل تحقيق أي مستوى من العدالة الاجتماعية في ظل رسوخ اقتصاد التداول، ذلك لأن الأخير لا علاقة له - لا من قريب ولا من بعيد - بالإنتاج والإنتاجية اللذين يقوم عليهما النظام الاستحقاق.

نعم، قد تقوم النخب الحاكمة بـ «فرض» نمط شكلي للديمقراطية، وهذا ما تحقق بالفعل في بعض البلدان العربية<sup>(٤)</sup>، لكنه سيبقى مفرغاً من محتواه، وسيكون ميسوراً لهذه النخب الالتفاف على هذا النمط متى تشاء، ذلك لأنه يفتقر لأساسه الصلب الذي يركز عليه، فمن دون هذا الأخير (العدالة الاجتماعية)، تنعدم القيود التي تحكم سلوك النخب الحاكمة: فشتان ما بين التفلت من الالتزام الشكلي والتفلت من الالتزام الحقيقي، لأن الأخير يطال غالب الفئات الاجتماعية ويثيرها، الأمر الذي يجعل منه قيداً. والواقع أنه مع شيوع الحرمان والفقر لا معنى للحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان، فالمساواة والعدالة الاجتماعية شرطا ضرورة لكفاية أي نظام ديمقراطي حقيقي.

لكن، لماذا تطرح قضية العدالة الاجتماعية الآن وليس غداً؟ بالأحرى، لماذا التزامن في طرح قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية؟ يكمن السبب الحقيقي

United Nations Development Programme [UNDP], *Preventing and Eradicating Poverty (Arab States)* (New York: [UNDP], 1997), p. 16.

(٤) ليس من الغريب أن تنخرط بعض القوى السياسية في هذه العملية، ففريق ظلمات القمع والاستبداد يتمسك بأي قشة قد تنجيه من هلاك محتوم.

في طبيعة الأنظمة السياسية القائمة: إنها أنظمة استبدادية، لا تقوم على أساس استحقاق، سواء في ممارسة السلطة أو نمط التصرف بالثروة، وتحقيق الانتقال من الاستبداد إلى الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، يستدعي، بالضرورة، إقامة نظام استحقاق للتصرف بالثروة، هذا في المقام الأول، ويستحيل، في المقام الثاني، تحقيق أي مستوى من العدالة الاجتماعية في ظل رسوخ اقتصاد التداول، ذلك لأن هذا الأخير لا علاقة له - لا من قريب ولا من بعيد - بالإنتاج والإنتاجية اللذين يقوم عليهما النظام الاستحقاق: من دون إنتاج ثروة لا يمكن توزيعها بعدالة. والحال أن الاقتصادات العربية كافة تمثل، بامتياز، نمط الاقتصاد التداولي<sup>(٥)</sup>، النمط الذي أدى، بالممارسة والاعتقاد، إلى اغتيال ملكة براعة الإنتاج (Workmanship) لدى العرب، واستبدالها بنزوة المضاهاة (Emulation) لامتلاك المال دونما أي جهد، من خلال خلق الندرة الصناعية للاستيلاء على الأرباح والمضاربة بها، وأبرز برهان على شيوع ورسوخ هذا النظام هو الانكفاء المستمر والدائم في الجهاز الإنتاجي العربي (طبعاً بعد تجريده من غلالة التضخم!)، وبالمقابل تعاظم التداول. هذه المفارقة هي أساس الامتلاك غير الاستحقاق الذي من خلاله تنشر النخب الحاكمة العربية الاستزلام في ثنانيا المجتمعات العربية، لتجعل من هذا الأخير سوراً يحميها إلى جانب أجهزة القمع والاستبداد التي أخذت تبتلع أطراف المجتمع العربي كافة، فميدان التداول لا ينعم بثرائه سوى أزلام<sup>(٦)</sup> السلطة. وفي المقام الثالث، لا بد من تزامن تحقيق العدالة الاجتماعية والحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن

العربي بسبب تغيب المؤسسات التي يفترض أنها تكافح من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية، فعلى سبيل المثال لا الحصر، جرى تسييس النقابات والمنظمات المهنية التي يفترض أنها تدافع عن مصالح أعضائها، بجعلها إما تابعة للأحزاب السياسية أو للأنظمة الحاكمة، الأمر الذي أفقدها سمتها

التمثيلية، والتي غالباً ما اندمجت بالأجهزة القمعية وأخذت تلاحق حتى أعضائها، وهذا نمط لم يشهد له تاريخ نشوء وتطور هذه المؤسسات من مثيل في كل العالم<sup>(٧)</sup>.

## - ٢ -

يقتضي تحقيق أي مستوى من العدالة الاجتماعية إقامة نظام اقتصادي يقوم على

الدولة التدخلية تقوم بدور المعيد لتوزيع الثروة بحسب قواعد الاستحقاق، فتتحول إلى دولة رفاهية بشرط حياد النسق السياسي واكتفائه بدور الحكم النزيه...

(٥) هذا النمط الاقتصادي المرتبط بالنظام الخارجي، لا يمكن تحليل كل آلياته الآن، وسيتناوله الباحث في مكان آخر.

(٦) توظف النخب العربية الحاكمة حتى الخصخصة لازلامها، فهي تباع ممتلكات القطاع العام لهم بأسعار رمزية، ليقوموا بدورهم بإعادة بيعها في الأسواق المحلية بأسعار خيالية، لضمان إطلاق آليات التضخم الحلزوني، كوسيلة لإعادة توزيع الثروة بما يضمن اغتناء أزمائها.

(٧) للاطلاع على علاقة النقابة - الحزب - الدولة، انظر: Colin Crouch and Alessandro Pizzorno, eds., *The Resurgence of Class Conflict in Western Europe since 1968* (London: Macmillan [1978]).

أساس الإنتاج وليس على أساس التداول. فالأخير غير استحقاقي لأنه يعتمد على المناورة (Manipulation) التي تبرر الاستيلاء على الثروة دونما قيود، فيما يعتمد الأول على الإنتاجية التي تكون استحقاقية ومعرفة بقدر إسهام عوامل الإنتاج (Production factors) في توليد الثروة. هذه مسألة جوهرية بالنسبة لقيام دولة الرفاهية (Welfare state) التي تسهر على ضمان العدالة الاجتماعية، فحتى لا تكون العدالة منة عطاء (Grace) تخضع للعاديات، ستكون راسخة بحقانياتها (Meritorious)، هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية يتطلب تحقيق العدالة الاجتماعية إطاراً مؤسسياً يسهر على ذلك. هذا الإطار هو الدولة، الدولة التدخلية التي ما ان تقوم بدور المعيد لتوزيع الثروة بحسب قواعد الاستحقاق، إلا وتتحوّل إلى دولة رفاهية، لكن بشرط حياد النسق السياسي واكتفائه بدور الحكم النزيه<sup>(٨)</sup>. والواقع، يبدو توفر شرط التدخلية في الدولة العربية من المحيط إلى الخليج مفرطاً: فلم يكن بوسع - أي جماعة أو أي منطقة نائية أو أي مصنع أو متجر أو مستشفى أو مدرسة أو مسجد ولا حتى أي عائلة - التمتع بإرادة مستقلة سواء في الشأن العام أو الخاص ولا حتى بإدارة أموالها الخاصة بحسب مشيئتها، فالدولة العربية أصبحت تفرض وصايتها على كل تفاصيل حياة المجتمع، إلى الدرجة التي لم يصبح فيها الفرد مهاناً وحسب، بل حتى الجماعة، على عكس مقولة عالم الاجتماع دوركهايم<sup>(٩)</sup>، والسبب في ذلك واضح، فحيثما توفر الموارد المالية للدولة استقلالا للنخب الحاكمة عن مجتمعاتها، تتعالى عليها: إذا ما كان المجتمع برمته مجبراً، حتى يواصل عيشه، على جعل خدماته مقبولة بأي ثمن لدى نخبة، بوسعها الاستغناء، أصلاً، عن هذه الخدمات، بفضل حيازتها للثروة بوسائل لا ترجع لتفوقها الاجتماعي، ستطبق هذه النخبة كل أنواع القهر والجور على المجتمع. والواقع، أن القهر والجور على المستوى الاقتصادي أكثر تفاقمًا منه على المستوى السياسي، وإذا ما أبعد هذا الأخير الناس عن مجرد التفكير بشأنهم العام، انتزع الأول منهم ملكة براعتهم في الإنتاج كما تمت الإشارة له سابقاً. بيد أن الدولة التدخلية ستفضي المكان لقيام دولة الرفاهية، فتدخلية الدولة نشأت وتطورت تاريخياً من أجل حماية المستضعفين من آليات السوق التي كانت تعمل على أساس الحرية (Laissez-faire)، الأمر الذي أدى إلى بروز النظرة الفيدرالية التطورية التي ترى في دولة الرفاهية نهاية المطاف التي سيؤول إليها المجتمع السياسي، وإذا ما سبقت الدولة الليبرالية الدولة التدخلية، وأفضت هذه الأخيرة الطريق لقيام دولة الرفاهية في الغرب، فقيام دولة الرفاهية العربية لا يشترط المرور بالمرحلة الليبرالية، ذلك لأن درجة تدخلية الدولة العربية هي، الآن، تفوق درجة تدخلية الدولة الغربية قبل تحولها إلى دولة رفاهية. صحيح أن أساس التدخل الحكومي مختلف، فهناك

Anders Björklund, *Generating Equity and Eliminating Poverty* (Stockholm: Swedish Institute (A) for Social Research, 1997), p. 20.

(٩) «كلما كانت الدولة قوية، كان الفرد محترماً، إلا يؤكد ذلك عكس ما ذهب إليه بعض الكتاب في رسوخ وقوة الدولة العربية؟ فعجز الدولة العربية يزداد بزيادة هيمنتها على ميادين المجتمع المدني، وبسبب من عقدة نقص شرعيتها ترى في كل فرد عدواً محتملاً يجب سحقه وإذلاله، حتى وإن كان منتبهاً لأحد أجهزتها، فهل هنالك أبلغ من هذه المفارقة: يزداد ضعف الدولة وعجزها بازدياد هيمنتها؟ انظر في ذلك:

Emile Durkheim, *Texts* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1965), p. 78.

قام على أساس تدارك النتائج السلبية للحرية الاقتصادية وما انطوت عليه آليات السوق من تناقضات اجتماعية حادة، وهنا قام على أساس سعي الدولة لخلق سوق موحدة يمكنها من ممارسة السيطرة والرقابة على كل أطراف إقليمها ودمجها، قسراً، بكيان قطري لتحقيق السيادة عليه: هناك سوق تفرض ضرورة تكوين أمة، وهنا دولة تسعى عمداً إلى خلق سوق<sup>(١٠)</sup>. بيد أن الأساس الاجتماعي يبقى هو القاسم المشترك لقيام كل الدول التدخلية، وهذا يعني أنه ما ان تأخذ هذه الدول بعين اعتبارها المسألة الاجتماعية، حتى تقترب من نمط دولة الرفاهية. بيد أن الفكر الاقتصادي السائد (الكلاسيكي وحتى الكلاسيكي الجديد) يرى في ذلك مفارقة: لا يمكن تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية في آن، وهذه الحجة تستند إلى الفرضية الأساسية لمذهب الحرية الاقتصادي الذي يرى في آليات السوق ما سيؤدي إلى بلوغ الكفاءة، وبعد ذلك سيكون من الممكن تحقيق العدالة الاجتماعية، وعكس ذلك، سيؤدي، برأيه، إلى التضحية بالكفاءة الاقتصادية. وهذا، في الواقع، ما يكمن خلف ما يدعى، الآن، بسياسات الاقتصاد الكلي التي يدعو لها صندوق النقد الدولي: فسياسات التكيف البنوية، برأي خبراء هذه المؤسسة، ستقود لتحقيق النمو، وهم يعترفون بوجود صحراء يجب اجتيازها، وخلال ذلك، لن تكون كل حظوظ السكان متساوية، لكنهم يقدمون وعداً بثمار بستان تنضجها حرية السوق التي سيجنيها الجميع دون تمييز، في نهاية المطاف<sup>(١١)</sup>. وهذه وصفة مطلقة، يرى أصحابها، أنها تصلح لكل زمان ومكان<sup>(١٢)</sup>، والنتيجة هي إعادة توزيع أساسية للدخل من الفقراء إلى الأغنياء، ذلك لأن أحد أهم عناصرها هو تخفيض نفقات الدولة وانسحابها من أنشطة أساسية، تطال بالدرجة الأولى رفاه السكان كافة، من ناحية، وتؤثر سلباً، من ناحية أخرى، في مستقبل النمو الاقتصادي الذي يعتمد وظيفياً على البنى التحتية الفيزيائية والاجتماعية، ذلك لأن هذه العناصر لا يقوم بها القطاع الخاص، كما أنها، بطبيعتها، لا تخضع لآليات السوق، ولذلك فإن تركها للسوق هو بمثابة وصفة كارثية، ذلك لأن كافة البلدان النامية - والبلدان العربية من بينها - لم تكتمل فيها البنى التحتية الفيزيائية والاجتماعية التي يمكن أن تنطلق عليها آليات التطور الاقتصادي والاجتماعي كما هو حال اكتمالها في البلدان المتقدمة.

الواقع، أن دولة الرفاهية نشأت وترعرعت في الغرب على أساس التوسع في إنفاق الدولة وتعاضل تدخلها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية: بعضها اعتماداً على تطور مؤسسي (Institutional) كما هو الحال بالنسبة للدول الاسكندنافية والجرمانية، والآخر نتيجة الأزمة الاقتصادية كما هو الحال بالنسبة للدول الأنكلوسكسونية. تستند الأولى إلى نظرية ويكسل كانت (Wicksell Kunt) السويدي الذي كان أول من شكك بقانون سي (Say) في نهاية القرن التاسع عشر<sup>(١٣)</sup> بكشفه عن علاقة حركة مستويات

(١٠) ألم يكن هذا الوضع أحد الأسباب التي تفسر تفاقم استبداد الدولة القطرية في الوطن العربي؟!

(١١) World Bank, *Structural Adjustment Policies* (Washington, DC: The Bank, 1994), pp. 12-13.

(١٢) أحد أهم أهداف هذه الوصفة هو تحريك آليات السوق لتحقيق تحويل الموارد من دول الجنوب إلى دول الشمال بالتأثير في الأسعار وتعظيم الأرباح كمعيار للكفاءة الاقتصادية.

(١٣) Knut Wicksell, *Value, Capital and Rent*, with a foreword by G. L. S. Shackle; translated by S. H. Frowein, Library of Economics (New York: Rinehart, [1954]).

الأسعار المرتبطة بكفتي العرض - الطلب الكليين واعتمادها على توقع الأرباح وأسعار الفائدة، وتأثير ذلك في توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية. أما المدرسة الأنكلوسكسونية، فتستند إلى النظرية الكينزية، التي هي، بطبيعتها، علاجية بسبب الأزمة الاقتصادية التي شاعت في مفاصل كافة الاقتصادات الرأسمالية في ثلاثينيات القرن المنصرم. وبغض النظر عن اختلاف الأساس الذي قامت عليه المدرستان والاختلاف في درجة الرفاهية الاجتماعية التي قد تحققت، إلا أنهما يمثلان قطيعة (Rupture) مع النظرية الكلاسيكية ومذهبها القائم على الحرية الاقتصادية من ناحية، وفتح الباب على مصراعيه لتدخل الدولة من ناحية أخرى. والواقع، أن أصل وفصل مذهب رعاية الدولة يعود إلى بسمارك (Bismarck) الذي كان قد أقام في عام ١٨٨٢ نظام الضمان الصحي، وفي عام ١٨٨٤ نظام تعويضات العاملين، وفي عام ١٨٨٩ نظام التقاعد. وسرعان ما احتذى ذلك كل من هنغاريا والنمسا، وفيما بعد بريطانيا عام ١٩١١، ولم يطبق ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية إلا بعد عام ١٩٣٥، فتدخلت الدولة، والحال هذه، قامت في البداية على أساس رعاية فئات اجتماعية معينة، ثم تطورت، لتصبح دولة رفاهية تسهر على حياة كل فرد.

### - ٣ -

شتان، والحال هذه، ما بين تدخلية دولة فرضتها ضرورات التطور الاقتصادي والاجتماعي، وأخرى تفرضها مصالح نخب حاكمة: غاية الأولى تحقيق أكبر قدر من العدالة الاجتماعية والمساواة على أسس حقانية، فيما تكون غاية الثانية تحقيق كسب أكبر قدر ممكن من الثروة لصالح النخب الحاكمة<sup>(١٤)</sup>، الأولى لا تستطيع التصرف بالثروة إلا بتفويض، والثانية تتمتع بها من دون قيود حقانية، الأولى تخضع لمجتمعاتها، والثانية تستقل عن مجتمعاتها وتتعالى عليها. والمفارقة المثيرة للتمعن أن تدخلية الدولة المفرطة في أقطار الوطن العربي أدت وتؤدي، إن بقيت على هذا المنوال، إلى المزيد من الحرمان والإفقار والمزيد من تبديد الثروة، هذا في الوقت الذي أفضت فيه هذه التدخلية لأن تكون الدولة العربية أكبر محتكر في السوق الوطنية، ففوة العمل برمتها وكافة الموارد المتاحة هي بتصرف هذه الدولة، هذا إلى جانب التحكم بآليات السوق، وكل ذلك - بحسب المنطق الاقتصادي - يقتضي تحقيق أكبر قدر من الكفاءة الاقتصادية، في ضوء غياب أي منافس، والحال، أن انكفاء الإنتاج والإنتاجية هي السمة التي تميز هيمنة الدولة العربية على الميدان الاقتصادي. الواقع، أن هذه نتيجة طبيعية، فمن يتعال على المجتمع، يمتن كل مقدراته: الاقتصادية والاجتماعية والمصيرية.

هل أن الدعوة لخصخصة الأنشطة الاقتصادية وانسحاب الدولة التي يدعو لها خبراء صندوق النقد الدولي، ستكون البلسم؟ يعتقد البعض أن ذلك سيؤدي إلى إعادة

(١٤) مرة تحت يافطة تحقيق التنمية، ومرة من أجل المساواة، وأخرى تحت شعار كل شيء من أجل المعركة، وأثبت الواقع أن كل ذلك مجرد تسويق لاكتساب الثروة من دون حق، حيث لم يتحقق أي شيء من ذلك، فكل ما تحقق في نهاية المطاف هو الإثراء الفاحش الذي يؤدي، بطبيعته، إلى إطلاق عقدة المضاهاة (Emulation) والتي على أساسها ينشأ التنافس فيما بين النخب الحاكمة العربية، ليؤدي ذلك إلى المزيد من هدر الطاقات البشرية وموارد الثروة.

التطور، إلى ضرورة المرور بالمرحلة الليبرالية التي ستفضي، بالضرورة، إلى تدخلية دولة ستستتبع بدولة رفاهية. هذه ختيطة (Schema) ترى بأن تطور كل مجتمعات الكون يجب أن يسير على الدرب ذاته الذي سلكته المجتمعات الغربية، وكأن أصحاب هذه الرؤية يتمسكون بالفرضية الماركسية القائلة «أن البلد الأكثر تطوراً إنما يبين للبلد الأقل تطوراً صورة مستقبله»<sup>(١٥)</sup> وهي، والحال هذه، ختيطة تراجعية تعيدنا إلى نقطة البداية وما سينطوي عليه ذلك من تضحيات. وهذا خيار ترفضه النخب العربية الحاكمة كافة والمجتمعات العربية كافة: فالقوات الحضاري لا يقتضي التراجع بقدر ما يتطلب التقدم. إن دولة الرفاهية كنموذج للتقدم، كما تجسدت في العالم الغربي، واستمرت في تقدمها وتطورها منذ ثلاثينيات القرن المنصرم دون أزمات، وتميزت بالاستقرار هي، في نهاية المطاف، نتيجة بلوغ العدالة الاجتماعية والمساواة. فالتجربة التاريخية، والحال هذه، تؤكد أن الكفاءة الاقتصادية لا تتناقض مع العدالة، بل على العكس، إن الأولى مشروطة بالثانية، ذلك لأن تعظيم الأداء (Functioning) الذي هو أساس الكفاءة الاقتصادية لا يمكن بلوغه إلا بالمكنة (Capability) التي تعني تمكين السكان من التزود بالآصول (Assets) المادية والمعنوية وتضمن لهم الوصول إلى التسهيلات التي ترتقي بقدراتهم ليعملوا ويعيشوا بمستويات لائقة وتنمي لديهم الثقة بالنفس<sup>(١٦)</sup>. وهذه، في الواقع، الفلسفة التي تكمن خلف قيام دولة الرفاهية، حيث أثبتت التجربة أن قيام الدولة بالسهر على رفاه المجتمع قد ضمن تحقيق شروط تنمية اقتصادية منتظمة ومتسارعة، بعكس المفارقة الاقتصادية التي تجعل من

العدالة الاجتماعية سبباً للتضحية بالنمو الاقتصادي<sup>(١٧)</sup>. وأثبتت تجربة الدول الاسكندنافية أنه كلما جرى القيام بإصلاحات اجتماعية واسعة النطاق أدى ذلك إلى المزيد من التقدم والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، هذا علماً بأن التجربة المذكورة لم تقم على أساس التأميم بل على أساس الرقابة التي

تعززت من أجل حماية المصلحة العامة، ولهذا بقيت الأعمال كلها تقريباً بيد القطاع الخاص، هذا في الوقت الذي نزعته فيه دولة الرفاهية الأنكلوسكسونية للتأميم المتزايد على الرغم من إيمانها بالمشروع الخاص. إن سياسة الإصلاحات الاجتماعية المعززة بسياسة الاستخدام الكامل والتنظيم الشامل لسوق العمل تؤدي إلى كفاءة اقتصادية مرموقة على المستوى الكلي وتضمن التطور المستقر للاقتصاد القومي<sup>(١٨)</sup> أو أنها، على

.. إن المفارقة المثيرة للتمعن هي أن تدخلية الدولة المفرطة في الأقطار العربية قد أدت وتؤدي - إذا بقيت على هذا المنوال - إلى المزيد من الحرمان والإفقار والمزيد من تبيد الثروة!

Karl Marx, *Capital* ([n. p.]: Moscow Pup. House, 1955), p. 3.

(١٥)

Amartya Sen, *Inequality Reexamined* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1992), p. 10.

(١٧)

Gunnar Myrdal, *Critique of Growth* ([Oslo]: Scandinavian University Press, 1978), p. 58.

Walter Korpi and Joakim Palme, *The Paradox of Redistribution and Strategies of Equity* (Stockholm: Stockholm University, 1997), p. 143.

(١٨)

الأقل، لم تعرقل النمو الاقتصادي على الإطلاق.

الواقع، تقوم دولة الرفاهية التي تضمن عدالة التوزيع والمساواة على مبدأ أخلاقي رفيع، دعت له كل الأديان الكبرى والفلسفات الراديكالية: كانت أبحاث ماركس وأنغلز وكذلك الكتابات والنشاطات المختلفة الأخرى من اللون الماركسي، مهمة، مثلما كانت الليبرالية الجديدة التي بدأها جون ستيورات مل، على الرغم من اختلاف سبلها، في الدعوة لمذهب المساواة الذي قام عليه كل التفكير الاجتماعي والاقتصادي بوجه خاص، والذي انبثق مباشرة من عصر الأنوار، حيث تطورت رؤية متألفة لكرامة الكائن البشري ولحقه الأساسي في تكافؤ الفرص، بل حتى لحقه في الرعاية حين يلم به الفقر. ومنذ أن بدأت السلطة تتيح للشعب حق التصويت، وتمنح نقابات وتنظيمات العاملين قوة التأثير في سوق العمل، أدى ذلك كله إلى تحقيق المساواة ورفاه المجتمع، وخلق هذا الأخير درجة مرموقة من الانسجام الاجتماعي والاستقرار السياسي، لم يكن من الممكن بلوغها من دون قيام دولة الرفاهية.

#### - ٤ -

ضمان كرامة الإنسان ورفعته «من المهد إلى اللحد»<sup>(١٩)</sup> هو الأساس الذي تقوم عليه دولة الرفاهية: هي دولة قوية لأنها تحترم الفرد ليصبح عضواً في الجماعة، وبهذا تحقق الانتماء ليكون هذا الفرد مواطناً في النسق السياسي؛ وهي، بالتالي، تسهر على تحقيق الانسجام الاجتماعي، لتشجيع الاستقرار، لأنها لا يمكن، بأي حال، أن تؤكد نفسها كعامل نزاع أو كأداة لجماعات المصالح الخاصة، ولا يمكنها إلا أن تكون ديمقراطية، فتطورها وحيويتها مرهونان بانطلاق الحياة البرلمانية ومبدأ المواطنة، وهي بنية اندماجية بخلقها لأدوار جديدة متخصصة للمنظمات السياسية والنقابية وعلى الأخص شبكات الحماية الاجتماعية والتدخل الاقتصادي، ما دامت هي المؤسسة الموصى لها بحق عمومي للسهر والعمل على حل كل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية. لا يخضع الاقتصادي للسياسي في هذه الدولة، بل إن كفاءة الأخير مشروطة بالكفاءة على المستوى الأول<sup>(٢٠)</sup>، فدولة الرفاهية هي ليست صنعة نخبة ترى في الهيمنة على الميدان السياسي امتلاكاً مطلقاً للثروة.

وما دام السهر على رفاه الفرد والجماعة هو الهدف العزيز على قلب هذه الدولة، فإنها لا بد من أن تضمن، أولاً وقبل كل شيء، تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في المقام الأول، وضمان التوزيع العادل للثروة في المقام الثاني. لبلوغ ذلك تتحمل الدولة كامل المسؤولية عن غير القادرين على تحقيق الحدود الضرورية لحياة لائقة<sup>(٢١)</sup>. يتداخل عمل

(١٩) هذا لا يعني أنها الفردوس، فهناك ثمة جوانب سلبية لا يمكن التطرق لها في هذه العجالة، لكن من بين أهمها النتائج المترتبة على البطور الذي يصيب المنتفعين من هذا النظام، وهي ظواهر استثنائية لا تؤثر في القاعدة العامة.

(٢٠) بعكس النمط القائم في الأنظمة العربية حيث يخضع الاقتصادي للسياسي، ولهذا السبب يفقد الأول عقلانيته، لأنه يشتغل وفق عقلانية أخرى.

(٢١) يختلف، بالطبع، مستوى الحياة اللائقة باختلاف مستويات التطور، فالمستوى اللائق في بلد متقدم يختلف عن نظيره في بلد متخلف، وهذا لا يعني أن هذا المستوى مشروط ببلوغ درجة معينة من التقدم.



كل من مبدئي تكافؤ الفرص وتأمين مستوى معين من الدخل، لكل فرد من ولادته حتى وفاته، مع شبكة واسعة من التقديمات والضمانات، ويؤدي تضافر كل هذه الوسائل إلى تمكين الفرد من تحقيق أعظم أداء وظيفي، الأمر الذي ينعكس مباشرة على الإنتاجية وتحقيق أكبر قدر من الكفاءة الاقتصادية في نهاية المطاف. إن شبكة مؤسسات التربية والتعليم تتربط وظيفياً مع شبكة المؤسسات الصحية في إعداد الفرد منذ ولادته حتى سن العمل إعداداً سليماً وبما يتوافق مع قدراته، وهذه الأخيرة يتم بلورتها وصقلها أثناء مراحل الدراسة ومن خلال استقصاء توجهاته الحياتية اليومية منذ نعومة أظفاره، ولم يتوقف ذلك عند بلوغه سن العمل، بل إن مؤسسات التدريب وإعادة التأهيل تسهر على تطوير كل إمكانات الفرد في ميدان عمله وفي الميادين الأخرى التي قد تؤهله لتغيير نمط عمله. وتقوم شبكات مكاتب العمل بدور التنسيق فيما بين مؤسسات الإعداد المهني والفني للفرد وفرص العمل التي

يتيحها التطور الاقتصادي والاجتماعي، وتحرص هذه المكاتب على تحقيق وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، الأمر الذي يوجب عليها ليس فقط التدخل في سوق العمل، بل حتى القيام بإعداد قوة العمل إلى جانب مؤسسات التربية والتعليم والتدريب وبما يتوافق مع متطلبات سوق العمل. ولهذا السبب

لا تتوقف تقديمات دولة الرفاهية عند تأمين تكافؤ الفرص ودخل أساس يوقر مستوى معيشة لائقاً وسكناً ملائماً. بل تتضافر مع ذلك شبكة واسعة من مؤسسات العناية الصحية والتعليمية وبرامج دعم البطالة وتعويض الحوادث ورعاية المسنين...

تقوم مكاتب العمل هذه بتمويل إعداد قوة العمل وتأمين دخل للمتدربين إلى جانب مخصصات فترات البطالة التي قد تواجهها قوة العمل. والواقع، تُعد مكاتب العمل المؤسسة القوامية على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، فليس بمقدور أصحاب الأعمال في القطاع الخاص والقطاع العام التملص من رقابتها، كما أن العاملين الذين قد يستطيعون العطالة، ليسوا بقادرين على التملص من ملاحقتها لارتباطهم العضوي بها.

ويُعد ضمان مستوى معين من الدخل لكل فرد منذ ولادته الوسيلة الرئيسية لتحقيق العدالة الاجتماعية، ويتم تحديد الدخل الأساس (Basic Income) في ضوء المتطلبات الضرورية للفرد ولحجم العائلة، وهو دخل يخضع لقاعدتي تطور هذه الضروريات والتغير في المستوى العام للأسعار (Indexation). وتستهدف هذه الوسيلة تحقيق العدالة في توزيع الثروة والسرور على رفاة المواطنين كافة، ولا يستثنى، بالطبع، أي فرد أو أي عائلة من هذا الدخل الأساس والذي لا يخضع، بالطبع، للضريبة، أما الدخول التي تزيد على هذا المستوى، فتخضع لضريبة تصاعدية، لكن مستويات الضرائب تختلف بحسب مصادر الدخول: العمل أو رأس المال أو ملكية الأصول الأخرى. والواقع، تختلف مستويات الضرائب باختلاف مستويات الضمان التي تتعهد بها الدولة، فهي مرتفعة في البلدان الاسكندنافية بالمقارنة مع البلدان الانكلوسكسونية. ولا يشكل التهرب الضريبي نسبة يعتد بها، بسبب نظام الأتمتة المتقدم في حسابات الدخول، كما أن تكاليف هذا النظام متدنية بالقياس مع الأجهزة البيروقراطية للضرائب في البلدان المتخلفة التي

ينتشر فيها الفساد والتحايل والتهرب من الأداء الضريبي، فالضريبة هي وسيلة إعادة توزيع الثروة بين فئات السكان في دولة الرفاهية، وتشكل أهم مصادر إيراداتها.

وتعتمد دولة الرفاهية، في سبيل تحقيق العدالة، إلى توفير السكن، باعتباره أحد أهم الضروريات التي لا يمكن تركها لأليات السوق، ولكل فرد أو عائلة لا يزيد المتحقق لديها عن الدخل الأساس الحق بوحدة سكنية دون مقابل، أما الأفراد والعوائل من دافعي الضرائب فيحصلون على حسومات بحسب مستويات الدخل أو بحسب أوضاعهم العائلية. إن سياسة الإسكان في هذه البلدان تتوافق مع الإمكانية الاقتصادية من ناحية، وتطور الحاجة السكنية من ناحية ثانية، الأمر الذي لا يخلق ندرة في الموارد المخصصة للإسكان، ولا يؤدي لشيوع الحاجة البحت (Pure Need)، وكلا الجانبين يجعل من اتساق إنتاج الوحدات السكنية ومواصفاتها التصميمية مع الطلب ومع التفضيلات الاجتماعية في آن، أمراً ميسوراً. الواقع أن معالجة أزمة السكن في بلدان الرفاهية تعتبر نموذجية، فمن خلال تعاون الدولة وشركات السكن جرى تنسيق إيقاع إنتاج الوحدات السكنية مع إيقاع نمو السكان ومعدلات تشكل العائلات ليس فقط من ناحية الكم، ولكن من ناحية البعد المكاني بحسب المناطق البلدية التي يقوم على أساسها النظام الإداري، هذا مع الأخذ بعين الاعتبار كون معدل حجم العائلة، في غالب هذه البلدان، لا يزيد كثيراً على ٢,١ بالمتن، الأمر الذي يمكنها من تشييد وحدات سكنية نمطية تعتمد على آلية الإنتاج الواسع (Mass Production) التي تنطوي على وفورات اقتصادية مهمة.

لا تتوقف تقديمات دولة الرفاهية عند تأمين تكافؤ الفرص ودخل أساس يوفر مستوى معيشة لائقاً وسكناً ملائماً، بل تتضافر مع ذلك شبكة واسعة من مؤسسات العناية الصحية والتعليمية وبرامج دعم البطالة ومؤسسات تعويض حوادث العمل وشبكات رعاية المسنين، كما أن العائلات التي لديها أكثر من طفل تتلقى مساعدات مالية وعينية واجتماعية تفوق قيمتها مستوى الدخل الأساس<sup>(٢٢)</sup>.

لا يفلت جانب من جوانب حياة الفرد والجماعة من دعم دولة الرفاهية، فهي تدعم حتى الأنشطة السياحية للسكان وجمعيات رعاية الهوايات، هذا إلى جانب جمعيات مناطق السكن وجمعيات المستهلكين والمنتجين وجمعيات كبار السن. كل هذه الأجهزة المؤسسية تحظى بدعم الدولة المادي والمعنوي، وكل ذلك يؤدي، كما هو معروف، إلى الفضول المعرفي والفني والأدبي ويدفع باتجاه التقدم. كل هذا وذاك حدث ويحدث بسبب الوفرة التي تنجبها الكفاءة العالية التي لا يمكن أن تتحقق إلا على أساس العدالة الاجتماعية. بيد أن هذه ليست كل قصة دولة الرفاهية: فاغتراب الوفرة هو كمنظيره اغتراب الفقر، كلاهما يجرّد الإنسان من إنسانيته بحسب فرومان<sup>(٢٣)</sup>، ولهذا تنطلق الآن نقاشات ساخنة فيما بين المفكرين المهتمين بشأنهم العام، والتي تتناول إشكالية ما بعد دولة الرفاهية (Beyond the Welfare State). بيد أن السهر على رفاه المجتمع يبقى، على كل حال، موقفاً أخلاقياً رفيعاً، وهو أقل كلفة بكثير من قمع هذا المجتمع □

(٢٢) بالنظر لتعدد وتنوع شبكات الرعاية بدولة الرفاهية فمن غير الممكن التطرق لها في هذه العجالة، ذلك لأن مستوياتها متعددة كما أن القواعد والنظم التي تحكم أليات عملها كثيرة، وهي في الواقع أكثر أهمية من التقديمات النقدية بالنسبة لحياة الفرد والجماعة.

(٢٣) Erich Fromm, *Introduction to Socialist Humanism* (New York: Anchor Books, 1966), p. lx.